

Distr.
GENERAL

E/C.7/1996/7
29 March 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة الموارد الطبيعية

الدورة الثالثة

١٧-٦ أيار/مايو ١٩٩٦

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

أنشطة منظومة الأمم المتحدة في ميدان الموارد المائية
والموارد المعدنية، والتنسيق المشترك بين الوكالات الذي
يركز على التقدم المحرز نحو تحقيق التنمية المستدامة

أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها منظومة
الأمم المتحدة في ميدان الموارد المعدنية

تقرير الأمين العام

موجز

أعد هذا التقرير بشأن أنشطة منظومة الأمم المتحدة في ميدان الموارد المعدنية استجابة لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٠٨/١٩٩٤. وهو يوجز التغييرات التي أحدثتها منظومة الأمم المتحدة في ميدان الموارد المعدنية استجابة لجدول أعمال القرن ٢١، ويبين أنشطة التنسيق والتكامل التي اضطلعت بها هيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة وأنشطتها في مجال الموارد المعدنية والبيئة. كما يورد التقرير معلومات عن الأنشطة المضطلع بها في غير ذلك من مجالات تنمية الموارد المعدنية، ومن بينها التحول الى القطاع الخاص، وتعزيز الاستثمار، والتعدين الصغير النطاق والتعدين الحرفي، فضلا عن تناول المسائل المستجدة في ميدان تنمية الموارد المعدنية. كذلك، يناقش التقرير الآثار الناجمة عن التطور الحادث في تمويل أنشطة التعاون التقني في ميدان الموارد المعدنية، والآثار الناجمة عن الحالة المالية الراهنة في الأمانة العامة للأمم المتحدة.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	١-٤	مقدمة
٥	٥-١٠	أولا - منظومة الأمم المتحدة وتنمية الموارد المعدنية
٥	٥-٨	ألف- اشتراك هيئات الأمم المتحدة في أنشطة التعاون التقني في ميدان الموارد المعدنية
٦	٩-١٠	باء- ما يتصل بالموارد الطبيعية من تغييرات تنظيمية في الأمانة العامة للأمم المتحدة
٦	٣٦-١١	ثانيا - التغييرات التي أجرتها منظومة الأمم المتحدة في ميدان الموارد الطبيعية استجابة لجدول أعمال القرن ٢١، والتقدم المحرز نحو تحقيق التنمية المستدامة
٦	١٥-١١	ألف- جدول أعمال القرن ٢١ والموارد الطبيعية
٨	٣٣-١٦	باء - تحقيق التناسق والتكامل لأنشطة هيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة
١٠	٢٥-٢٤	جيم- أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجال الموارد المعدنية والبيئة
١٠	٣٦-٢٦	دال- أنشطة إدارة دعم التنمية والخدمات الإدارية بالأمانة العامة للأمم المتحدة في مجال الموارد المعدنية والبيئة ..
١٢	٧٠-٣٧	ثالثا - الأنشطة المضطلع بها في المجالات الأخرى لتنمية الموارد المعدنية
١٢	٥٥-٣٧	ألف- تشريعات التعدين وتعزيز الاستثمارات والتحويل إلى القطاع الخاص والجوانب الأخرى لتنمية الموارد المعدنية
١٢	٤٢-٣٧	١ - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
١٤	٤٣	٢ - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
١٤	٥٥-٤٤	٣ - إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية ...
١٦	٧٠-٥٦	باء- التقدم المحرز صوب تحقيق التنمية المستدامة في ميدان التعدين الصغير النطاق
١٦	٥٦	١ - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
١٧	٥٩-٥٧	٢ - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
١٧	٦٠-٦٢	٣ - اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ
١٨	٦٢-٦٥	٤ - منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
١٩	٦٦-٧٠	٥ - إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية ...
٢٠	٧١-٧٧	رابعاً - القضايا المالية الراهنة لتمويل أنشطة الأمم المتحدة في مجال تنمية الموارد المعدنية
٢٠	٧١-٧٦	ألف- التطورات في مجال تمويل أنشطة التعاون التقني
٢١	٧٧	باء - الخدمات الاستشارية وعواقب الحالة المالية الراهنة ...
٢٢	٧٨-٨٠	خامساً - الاستنتاج

مقدمة

١ - اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في مقرره ٣٠٨/١٩٩٤، وبناء على توصية من لجنة الموارد الطبيعية في دورتها الثانية المعقودة في نيويورك في الفترة من ٢٢ شباط/فبراير إلى ٤ آذار/مارس عام ١٩٩٤، جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة للجنة ووثائقها، بما في ذلك تقرير الأمين العام عن أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في ميدان الموارد المعدنية، الذي سيقدم إلى اللجنة في دورتها الثالثة^(١). وأوصت اللجنة بأن يركز التقرير على التقدم المحرز نحو تحقيق التنمية المستدامة ويبين تنسيق وتكامل أنشطة هيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة، فضلا عن التغييرات التي أجرتها الأمم المتحدة استجابة لجدول أعمال القرن ٢١^(٢) وعن نجاح البرامج في الوفاء بالأهداف المحددة.

٢ - ويقيم هذا التقرير أنشطة التعاون التقني التي اضطلعت بها منظومة الأمم المتحدة في ميدان تنمية الموارد المعدنية منذ إعداد تقرير الأمين العام السابق (E/C.7/1994/3)، المعنون "أنشطة التعاون التقني لمنظومة الأمم المتحدة في قطاع التعدين" المقدم إلى لجنة الموارد الطبيعية في دورتها الثانية. وأولى التقرير السابق، وهو يبين الأنشطة المعنية، اهتماما خاصا بالمشاريع الهادفة إلى تعزيز قدرة البلدان النامية والبلدان المارة اقتصاداتها بمرحلة انتقال على وضع سياسات فعالة للاستثمار الأجنبي والتفاوض على اتفاقات بشأن التعدين وعلى وضع وتنفيذ سياسات اجتماعية مناسبة للاستجابة للاتجاه الجاري نحو خصخصة قطاع التعدين. كما ناقش ذلك التقرير استعمال تكنولوجيا استكشاف الموارد المعدنية وتنميتها في ميدان اتقاء الكوارث والتخفيف من حدتها.

٣ - وهذا التقرير يناقش أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الأمانة العامة للأمم المتحدة في ميدان الموارد المعدنية. وهو يشمل إسهامات عامة قدمتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وإسهامات بصدد أنشطة التعدين الصغير النطاق قدمتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ. ولأغراض هذا البند من جدول الأعمال، تعرض على لجنة الموارد الطبيعية أنشطة تلك اللجنة الإقليمية، باستثناء أنشطتها الداخلة في ميدان التعدين الصغير النطاق التي تناقش في هذا التقرير، بوصفها وثيقة مستقلة (E/C.7/1996/12).

٤ - وقد صمم هذا التقرير على النحو التالي: الفرع الأول، ويقدم موجزا مقتضبا يعرض هيئات الأمم المتحدة المشتركة في ميدان الموارد المعدنية وأنشطة كل منها، ويبين التغيير التنظيمي في الأمانة العامة للأمم المتحدة منذ الدورة الأخيرة من دورات لجنة الموارد الطبيعية؛ والفرع الثاني، يعرض التغييرات التي أحدثتها منظومة الأمم المتحدة في ميدان الموارد الطبيعية استجابة لجدول أعمال القرن ٢١ والتقدم المحرز نحو تحقيق التنمية المستدامة؛ والفرع الثالث، يبين الأنشطة المضطلع بها في مجالات أخرى من مجالات تنمية الموارد الطبيعية؛ والفرع الرابع يتناول القضايا المالية الراهنة فيما يختص بتمويل أنشطة الأمم المتحدة في مجال تنمية الموارد المعدنية؛ والفرع الخامس، يعرض القضايا الراهنة في مجال تنمية الموارد

المعدنية والاتجاه الذي تركز عليه الأنشطة المقبلة. وأخيراً، يقدم التقرير استنتاجات وتوصيات لتوجيه الأعمال المقبلة، وهي استنتاجات وتوصيات مرفوعة إلى لجنة الموارد الطبيعية للنظر فيها.

أولا - منظومة الأمم المتحدة وتنمية الموارد المعدنية

ألف - اشتراك هيئات الأمم المتحدة في أنشطة التعاون التقني في ميدان الموارد المعدنية

٥ - يلقي هذا الفرع نظرة إجمالية سريعة على ما تضمنه منظومة الأمم المتحدة من مؤسسات ووكالات عديدة تسهم، وفقاً لولاياتها ومجالات تخصصها، في أنشطة التعاون التقني في ميدان الموارد المعدنية^(٣).

٦ - وفي الأمانة العامة للأمم المتحدة، تعد إدارة دعم التنمية والخدمات الإدارية المكتب الرئيسي المسؤول في الأمم المتحدة عن تنفيذ أنشطة التعاون التقني وتنفيذها في ميدان تنمية الموارد الطبيعية، بالتعاون مع الهيئات الأخرى ذات الصلة. كما تشترك اللجان الإقليمية التالية في تنفيذ برامج مساعدات التعاون التقني في المشاريع الإقليمية، وفي تمويلها، بالمنح، وهي: اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. ويعنى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، أساساً، بجوانب الاقتصاد التعديني والاتجار بالسلع الأساسية، بينما يساعد برنامج الشركات عبر الوطنية، التابع للأونكتاد، الحكومات في علاقاتها بالشركات عبر الوطنية.

٧ - أما برامج الأمم المتحدة المنخرطة في أنشطة التعاون التقني في ميدان الموارد المعدنية، من الناحية التمويلية أساساً، فهي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يمول أنشطة التعاون التقني في جميع الجوانب التي تنطوي عليها تنمية الموارد المعدنية؛ وصندوق الأمم المتحدة الدائر لاستكشاف الموارد الطبيعية، الذي أنشئ لتوفير مصدر إضافي يقدم التمويل اللازم للاستكشاف للبلدان التي لا تغطيها المصادر الأخرى تغطية كافية؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي يمول ما يتصل بحماية البيئة من أنشطة جارية في ميدان الموارد الطبيعية.

٨ - ومن بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، هناك منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، التي تقدم المساعدة للتدريب الأكاديمي النظامي، وإنشاء مدارس الجيولوجيا، ولبرامج بحثية معينة. أما منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، فإنها تساعد على تنمية عمليات التجهيز الصناعي القائمة على المعادن. بينما تشترك منظمة العمل الدولية في التعاون التقني المتصل بظروف العمل وسلامة العمال في مجال استخراج الموارد المعدنية، الذي يشمل التعدين بجميع مستوياته. بينما تشارك الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تنظيم استكشاف المواد الخام النووية وتقديم مساعدات محدودة لذلك

الغرض. وأخيرا، يقدم البنك الدولي ومؤسسته التابعة، المسماة 'مؤسسة التمويل الدولية'، منحا وقروضا ميسرة لتمويل أنشطة التعاون التقني لتمويل المشاريع.

باء - ما يتصل بالموارد الطبيعية من تغييرات تنظيمية في الأمانة العامة للأمم المتحدة

٩ - على سبيل الموالاة لإعادة تشكيل إدارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٣، حدث تغيير تنظيمي إضافي بصدد الموارد الطبيعية. ونتيجة لتحقيق لامركزية الأنشطة والموارد في ميداني الموارد الطبيعية والطاقة كما نوقش في تقرير الأمين العام بشأن هذا الموضوع (انظر الوثيقة A/C.5/48/76 المؤرخة ٣١ أيار/مايو ١٩٩٤)، تحققت لامركزية وظائف تقنية وفنية تابعة لإدارة دعم التنمية والخدمات الإدارية، إذ نقلت تلك الوظائف إلى اللجان الإقليمية لتعزيز قدراتها على تقديم المساعدة التقنية والمشورة المتعلقة بالسياسة العامة في مجال الموارد المعدنية على الصعيد الإقليمي. وأريد بالوظائف التقنية والفنية الباقية في تلك الإدارة أن تشكل الكتلة الحرجة الدنيا اللازمة لتوفير الدعم الفني لأنشطة التخطيط والإدارة عموما في ميدان الموارد الطبيعية بما يتمشى مع ولاية الإدارة السالفة الذكر.

١٠ - ونتيجة لعملية تحقيق اللامركزية هذه، أصبح من المقرر أن تنسق الأنشطة التي تشترك فيها الإدارة المذكورة واللجان الإقليمية وأن تتكامل أنشطة الجانبين في إطار آلية يشار إليها بوصفها "البرمجة المشتركة". وبينما كانت هناك أنشطة تقرر تنفيذها في إطار البرمجة المشتركة، تعين إرجاء معظمها أو إلغاؤه بفعل الحالة المالية الراهنة في الأمانة العامة للأمم المتحدة، وهذا يبين بدرجة أكبر في إطار الباب الرابع أدناه.

ثانيا - التغييرات التي أجرتها منظومة الأمم المتحدة في ميدان الموارد الطبيعية استجابة لجدول أعمال القرن ٢١، والتقدم المحرز نحو تحقيق التنمية المستدامة

ألف - جدول أعمال القرن ٢١ والموارد الطبيعية

١١ - حسبما لاحظت لجنة الموارد الطبيعية في خلال دورتها الثانية، فإن جدول أعمال القرن ٢١ لا يتناول بصورة محددة قضايا من قبيل الإمداد بالموارد المعدنية بصفة مستدامة ولا يورد فصلا مستقلا بشأن الإدارة السليمة بيئيا في مجال تنمية الموارد المعدنية. ولم يتناول موضوع الموارد المعدنية إلا بصفة عامة في إطار الباب الثاني من جدول أعمال القرن ٢١، المعنون "صون الموارد وإدارتها لأغراض التنمية". والفصل العاشر من ذلك الفرع، وهو بعنوان "نهج متكامل لتخطيط وإدارة موارد الأراضي"، يناقش الأراضي

بنظرة تكاملية تشمل الموارد الطبيعية، بما فيها المعادن. وهو يدعو إلى "دراسة جميع استخدامات الأراضي دراسة متكاملة" مما يتيح "ربط التنمية الاجتماعية والاقتصادية بحماية البيئة وتحسينها مما يساعد على تحقيق هدف التنمية المستدامة" (الفقرة ١٠ - ١).

١٢ - ثم يعرض الفصل العاشر برنامجاً لنهج متكامل إزاء تخطيط موارد الأراضي وإدارتها. والهدف العام لهذا البرنامج هو "تيسير تخصيص الأراضي للاستخدامات التي توفر أكبر الفوائد القابلة للإدامة، والتشجيع على الانتقال إلى الإدارة المستدامة والمتكاملة لموارد الأراضي". أما الأهداف المحددة، فهي "استعراض ووضع سياسات محسنة تستهدف دعم أفضل استخدام ممكن للأراضي وإدارة موارد الأراضي إدارة مستدامة ...، وتحسين وتعزيز نظم تخطيط الأراضي وموارد الأراضي وإدارتها وتقييمها ...، وتعزيز المؤسسات وآليات التنسيق الخاصة بالأراضي وموارد الأراضي ... وإنشاء آليات لتيسير مساهمة ومشاركة جميع الأطراف المعنية، لا سيما المجتمعات المحلية والناس على الصعيد المحلي، في عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام الأراضي وإدارتها".

١٣ - كما يتناول جدول أعمال القرن ٢١ قضايا عامة متصلة بإنتاج الموارد المعدنية واستهلاكها، وذلك تحت الباب الأول منه، (الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية)، والفصل ٤ (أنماط الاستهلاك المتغيرة). وعلى وجه الخصوص، فإن الفصل ٤ يدعو، عند مناقشة أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، إلى إيلاء "اهتمام خاص للطلب على الموارد الطبيعية الذي يولده الاستهلاك غير المستدام، وللإستخدام الكفء لهذه الموارد وفقاً للهدف المتمثل في التقليل إلى أدنى حد من استنزاف الموارد والحد من التلوث". كما يدعو الفصل ٤ إلى جملة أمور، من بينها تشجيع زيادة كفاءة استخدام الطاقة والموارد، والتقليل إلى أدنى حد من توليد النفايات، والعمل على تحديد أسعار سليمة بيئياً.

١٤ - ولذلك، فبينما لا يفرد جدول أعمال القرن ٢١ فصلاً مستقلاً للقضايا المتصلة على وجه التحديد بالموارد الطبيعية، التي من قبيل الجوانب التشغيلية التي ينطوي عليها تخطيط الموارد المعدنية وإدارتها، نجده قد حدد أولويات تتعين في إطارها إدارة الموارد المعدنية وتقديم المساعدة التقنية بشأن تلك الموارد. وثمة توجيه عام إضافي بالنسبة لهذه الأولويات يوفره برنامج قدرات القرن ٢١، المنبثق عن جدول أعمال القرن ٢١. وأهداف هذا البرنامج هي: (أ) مساعدة البلدان على إدماج مبادئ التنمية المستدامة في خططها وبرامجها الانمائية، (ب) مساعدة البلدان على إشراك جميع أصحاب المصلحة في إعداد التخطيط والإدارة الانمائية، (ج) إنشاء هيئة ذات خبرة ودراية بمسائل التنمية المستدامة وبناء القدرات، تكون ذات قيمة مادية مستمرة بالنسبة للبلدان النامية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية والمانحين الآخرين، وتؤثر على أداء هذه الجهات.

١٥ - ولذلك، فإن هيئات الأمم المتحدة المشتركة في أنشطة التعاون التقني في ميدان الموارد المعدنية أعادت، على صعيد المنظومة بأسرها، دراسة سبل تنفيذ هذه الأنشطة. وأعادت هذه الهيئات توجيه سياساتها لكي تولي المزيد من التشديد والأولوية لحماية البيئة ولمساعدة البلدان النامية والبلدان المارة

اقتصاداتها بمرحلة انتقال على تنمية مواردها المعدنية تنمية سليمة بيئيا باستخدام أحدث المعارف والتكنولوجيات المتاحة، ولكي تشرك المجتمعات المحلية وغيرها من أصحاب المصلحة إشراكا فعالا في تنمية الموارد المعدنية، ولتشدد على بناء القدرات وتدريب المشاركين في ذلك.

باء - تحقيق التناسق والتكامل لأنشطة هيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة

١٦ - تعمل منظومة الأمم المتحدة، مدفوعة بالروح التي يعبر عنها جدول أعمال القرن ٢١، على اعتماد نهج شامل للقطاعات ومتعدد الاختصاصات يؤخذ به لتنسيق أنشطتها وتحقيق التكامل بينها، ولمساعدة البلدان النامية على وضع وتنفيذ سياساتها المتعلقة بالموارد المعدنية والبيئة والتنمية المستدامة.

١٧ - وما فتئ برنامج الأمم المتحدة للبيئة وإدارة دعم التنمية والخدمات الإدارية بالأمانة العامة للأمم المتحدة يتعاونان على إعداد ونشر دليل تدريبي معنون "مواقع المناجم وإدارتها بيئيا"^(٤) جرى الترويج له في العديد من المؤتمرات والاجتماعات المعنية بالتعدين. ويتناول الدليل القضايا البيئية المشتركة بين مواقع المناجم الكبرى والصغرى في جميع البلدان، وهي قضايا كثيرة من بينها: تلوث المياه، ونفايات المناجم، والبقايا الخطرة المتخلفة عن التجهيز، وحواجز مخلفات الخام، وتأهيل المواقع. كما يشمل استخدام الأدوات الإدارية التي من قبيل تقييم التأثير البيئي ومراجعة الحساب البيئي. كما يشترك برنامج البيئة مع الإدارة المذكورة في عملية إعداد دليل بيئي لعمليات التعدين.

١٨ - وكان تنسيق أنشطة الأمم المتحدة وتكاملها واضحا كل الوضوح في توفير الخدمات الرئيسية والمتعددة القطاعات وخدمات الدعم التقني. واشتركت البعثات المتعددة الوكالات في الآونة الأخيرة في تعاون وثيق بين منظمات الأمم المتحدة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، فضلا عن التعاون الوثيق بين تلك المنظمات والوكالات الوطنية في البلد المعني بالذكر، مما يكفل استناد مشورة السياسة العامة إلى معارف أبناء البلد وخبراتهم ويزيد من مستوى الاشتراك الوطني في العملية الإنمائية.

١٩ - ففي بابوا غينيا الجديدة، اضطلعت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وإدارة دعم التنمية والخدمات الإدارية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، بوصفها قائدة للفريق، وعدد من الخبراء الاستشاريين الوطنيين ببعثة مشتركة من بعثات الأمم المتحدة، عرفت بـ "مشاورات السياسة العامة المشتركة بين الوكالات بشأن التنمية المستدامة". وتألف فريق البعثة المتعدد التخصصات من ١٠ أعضاء، وضم خبيرا اقتصاديا معنيا بالتنمية، وخبيرا في الموارد المعدنية، وخبيرا اقتصاديا معنيا بالصناعة، ومحاميا معنيا بالبيئة، ومحللا للزراعة المستدامة، ومستشارا لشؤون مصائد الأسماك، ومستشارا لشؤون الموارد الطبيعية، ومستشارا مؤسسيا، ومستشارا تربويا، ومستشارا لشؤون المشاركة الشعبية.

٢٠ - واستخدمت البعثة كإطار لأعمالها رؤية التنمية البشرية المستدامة، الواردة في أهداف الدستور الوطني الخمسة، ثم حللت القضايا البيئية والإنمائية الكبرى التي تواجه بابوا غينيا الجديدة تحت ثلاثة عناوين عامة، هي: تزويد الحكومة بالقدرات وإدارة موارد بابوا غينيا الجديدة وتمكين الناس من الاشتراك الفعال، والتنمية البشرية الأساسية. وأدى هذا الجهد المتكامل، المؤلف من مشورة بشأن السياسة العامة للتنمية والبيئة، إلى مساعدة اللجنة الحكومية، المسماة "اللجنة التوجيهية الوطنية المعنية باستراتيجية التنمية المستدامة"، على صوغ وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.

٢١ - وفي ألبانيا، قامت بعثة مشتركة تابعة للأمم المتحدة، اضطلعت بها اليونيدو ومنظمة العمل الدولية وإدارة دعم التنمية والخدمات الإدارية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، بوصفها الوكالة القائدة، بتقييم لاحتياجات التعاون التقني لدى قطاع الموارد المعدنية. وقام فريق البعثة، الذي كان يتألف من اخصائيين في التشريع والإدارة، والتعدين واستكشاف المناجم، والتعدين والبيئة، والقضايا العمالية والاجتماعية، والميتالورجيا، بإعداد توصيات محددة تدعو إلى وضع برنامج معونة يقدم المساعدة العملية إلى ذلك القطاع العليل، لكي تنظر فيها وكالات التمويل ذات الصلة بالموضوع.

٢٢ - وفي توغو، نفذت الفاو واليونيدو وإدارة دعم التنمية والخدمات الإدارية بالأمانة العامة للأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية بوصفها الوكالة القائدة، بعثة مشتركة تابعة للأمم المتحدة في إطار مشروع معنون "مكافحة الفقر والكفاح من أجل التنمية المستدامة". وقد أولي اهتمام شديد لعمال المناجم الحرفيين بوصفهم رجال أعمال من الوزن الضئيل، وإلى التعدين الحرفي بوصفه وسيلة لمكافحة الفقر وتعزيز التنمية الريفية. وأعدت البعثة دراسة تشخيصية تناولت الظروف الاجتماعية الاقتصادية والظروف السياسية الراهنة التي تواجهها المشاريع الريفية والحضرية الضئيلة الحجم، كما تناولت الدعم الجاري تقديمه إلى هذا القطاع من قبل وكالات المساعدة؛ كما أعدت مجموعة توصيات لاستراتيجيات سياسية ومؤسسية وقانونية تستهدف المساعدة، ونهجا تنفيذيا لتنسيق المساعدات وتحقيق الانسجام بين عناصرها؛ ومقترحات لبرامج دعم تستهدف تحقيق إمكانية الحصول على الائتمان، ولأجل المؤسسات التي تدعم هذا القطاع.

٢٣ - ونتيجة لبعثة الدراسة التشخيصية هذه، أعد برنامج مشترك بين الوكالات، ممول من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقدم المساعدة المتعددة القطاعات إلى حكومة توغو، وتنفذه الفاو واليونيدو وإدارة دعم التنمية والخدمات الإدارية وخبراء استشاريون وطنيون، بقيادة البرنامج الإنمائي. وينطوي المشروع على تعزيز التعدين الحرفي لصالح فقراء الريف، وإنشاء مصرف بيانات بشأن إمكانات توغو المعدنية، بما في ذلك إجراء دراسة جدوى تبين القيمة التقديرية لكل احتياطي معروف من احتياطات الخام.

جيم - أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجال الموارد المعدنية والبيئة

٢٤ - زادت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من عنايتها بالقضايا البيئية المتصلة بأنشطة صناعات المعادن؛ وفي الوقت الحالي يندرج عنصر بيئي في جميع دراساتها ومساعداتها المقدمة إلى الدول الأعضاء فيها وإلى المؤسسات الحكومية الدولية. وفيما يتعلق بتجهيز النفايات ومخلفات الخام وإزالة العواقب الأيكولوجية السلبية المتخلفة عن أنشطة المؤسسات المعدنية السابقة، تخطط اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لإجراء استعراض لتجربة جنوب أفريقيا التي تمضي بنجاح في هذا القطاع. وستوضع الدروس المستفادة من هذه التجربة في متناول الدول الأفريقية الأخرى الأعضاء، وفي متناول مشغلي المناجم.

٢٥ - كما تعد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا منشورا تقنيا معنوناً "المشكلات المتصلة بالتنمية المستدامة واستغلال الموارد الطبيعية والطاقة: استراتيجيات للتعاون فيما بين الأقطار في إطار جدول أعمال القرن ٢١". وتشمل الدراسة جملة أمور، من بينها قطاع الموارد المعدنية، وكان من المقرر إنجازها في كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٩٥. وبالإضافة إلى ذلك، شمل برنامج اللجنة حلقة دراسية إقليمية عن "التنمية المستدامة للموارد الطبيعية والطاقة، مع مراعاة الشواغل البيئية الواردة في جدول أعمال القرن ٢١"، إلا أنه نظرا للحالة المالية الراهنة لم يرد تمويل لهذا النشاط.

دال - أنشطة إدارة دعم التنمية والخدمات الإدارية بالأمانة العامة للأمم المتحدة في مجال الموارد المعدنية والبيئة

٢٦ - أولي المزيد من الاهتمام أيضا للبيئة في إدارة دعم التنمية والخدمات الإدارية بالأمانة العامة للأمم المتحدة. ومنذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وتكوين تلك الإدارة في عام ١٩٩٣، أشركت الإدارة ذاتها في الأنشطة التالية في ميداني التعدين والبيئة: تحليل الأثر البيئي المترتب على التعدين الكبير النطاق والصغير النطاق، بما في ذلك مراجعة الحساب البيئي لعمليات التعدين؛ وتدريب الموظفين الوطنيين على تدابير الحماية البيئية والوعي البيئي، بما فيها الرصد البيئي؛ وإعداد تشريعات للتعدين تشمل أنظمة لسلامة المناجم وحماية البيئة؛ وتعزيز صون الموارد المعدنية وإعادة استخدامها تحقيقا للحد الأدنى من التصريفات وتشجيعا لممارسات التخلص السليمة بيئيا؛ واستصلاح الأراضي المضطربة وإرجاعها إلى حالة السلامة المصحوبة بالانتاج؛ وتعزيز القدرة المؤسسية وقدرة الموارد البشرية على الإدارة البيئية فيما يتعلق بالتنمية المعدنية.

٢٧ - ووفقا لجدول أعمال القرن ٢١، تكفل بعثات إدارة دعم التنمية والخدمات الإدارية المخصصة للمساعدة التقنية إقامة سياسات التنمية المعدنية لتوازن بين النمو والتنمية والعواقب البيئية المترتبة على الانتاج. وقد أعيد تقييم جميع مشاريع التعاون التقني لكي تشمل الشواغل البيئية. وعلى وجه التحديد،

تساعد المشاريع التقنية المضطلع بها مؤخرا في قطاع التعدين بالبلدان النامية على إجراء استعراض بيئي لممارسات التعدين وسياساته. كما تساعد بعثات المساعدة التقنية البلدان النامية على إعادة صوغ قوانينها المنظمة لتنمية الموارد المعدنية، وذلك بتضمينها أحكاما وآليات بيئية رئيسية لكي يتسنى تنفيذها.

٢٨ - وقد نظمت حلقات عمل في البلدان النامية لكي تلم حكوماتها بأدوات الإدارة البيئية التي من قبيل تقييم التأثير البيئي ومراجعة الحساب البيئي وتنفيذ مبادئ برلين التوجيهية (E/C.7/1993/10، المرفق الأول) المتعلقة بالتعدين والبيئة. كما تضع الإدارة مؤشرات إيكولوجية للتنمية المستدامة كي تستخدمها لجنة التنمية المستدامة.

٢٩ - وتبرز البعثات التقنية التي تضطلع بها الإدارة أهمية إدماج آليات إدارة بيئية راسخة من قبيل الخطط البيئية وتقييم التأثير البيئي ومراجعة الحساب البيئي. وتولي السياسات المتبعة في الآونة الأخيرة اهتماما شديدا لتطبيق اللامركزية في نظم الرصد والتنفيذ وفقا لمبدأ التبعية. وتولى الأولوية لبناء القدرات في ميدان الموارد البشرية وللتشديد على التربية البيئية المتخصصة.

٣٠ - وهناك عدة أمثلة على أنشطة إدارة دعم التنمية والخدمات الإدارية بالأمانة العامة للأمم المتحدة وما تقوم به من بعثات في ميداني التعدين والبيئة.

٣١ - فبناء على طلب حكومة غيانا، اشتركت الإدارة مع وكالة حماية البيئة التابعة للولايات المتحدة في إجراء عملية مراجعة حساب بيئي لانسكاب السيانيذ الذي حدث نتيجة للانهيار الجسيم في حواجز بركة مخلفات الخام بأحد مناجم الذهب الضخمة. وتألفت المراجعة المذكورة من تقييم تقني مستقل للأثر البيئي المترتب على الانسكاب، واستعراض إطار الرصد البيئي لمشروع منجم الذهب، وتوصيات بشأن ترتيبات الرصد البيئي المقبلة.

٣٢ - وفي أثناء بعثة ثانية طلبتها حكومة غيانا ومولت بالاشتراك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمصرف الإنمائي للبلدان الأمريكية، استعرضت إدارة دعم التنمية والخدمات الإدارية بالأمانة العامة للأمم المتحدة بيان الأثر البيئي المعد من قبل بركة مخلفات خام مقامة حديثا. ولتحسين ترتيبات الرصد المقبلة، اقترحت الإدارة مخططا إجماليا لخطة إدارة بيئية يتعين وضعها بجهد مشترك بين الحكومة وجامعة غيانا والخبراء الاستشاريين الوطنيين المعنيين بالبيئة ومستشارين خارجيين. واقترح البرنامج الإنمائي تمويل مثل هذه المبادرة، بينما أبدى المصرف الإنمائي للبلدان الأمريكية اهتماما شديدا بربط هذه الجهود ببرنامج يموله المصرف بهدف إنشاء وكالة غيانية لحماية البيئة.

٣٣ - وفي فييت نام، رعى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في نهاية عام ١٩٩٥، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ والإدارة حلقة تدريبية بشأن السياسة والأنظمة والمبادئ التوجيهية البيئية للتعدين^(٥). وتناولت الحلقة جملة أمور، من بينها التعدين والبيئة، وتقييم

الأثر البيئي، ونظم الإدارة البيئية والنظم التنظيمية، والأنظمة البيئية للتعددين، ودراسات إفرادية لضييت نام، واستراتيجيات لتنفيذ آليات تنظيمية بيئية قائمة على الحوافز. وستساعد نتائج الحلقة التدريبية الحكومة الفيتنامية على وضع نهجها اللازم لصوغ أنظمة في ميداني التعددين والبيئة.

٣٤ - وفي أوغندا، استكملت للحكومة دراسة قيّمت آثار التعددين على البيئة وصاغت نظاما إداريا بيئيا لصناعة التعددين. وزودت الدراسة الإدارات المسؤولة عن المسح الجيولوجي بصفة عامة، وقطاع إنتاج المعادن بصفة خاصة، بآليات رصد أنشطة المعدنين وضمان امتثالهم للمبادئ التوجيهية البيئية المقررة.

٣٥ - وفي الكاميرون، قدمت المساعدة التقنية إلى مشروع منفذ وطنيا في مجال الإدارة البيئية. وشملت المساعدة جملة أمور، من بينها تشخيص للأثر البيئي المتخلف عن قطاع التعددين، وتحديد مجالات أولوية العمل، وصوغ توصيات معينة لإدراجها في الاستراتيجية البيئية الوطنية والخطة الإدارية البيئية الوطنية.

٣٦ - وفي موزامبيق، قدمت خدمات الدعم التقني إلى الحكومة فيما يختص بتقييم الآثار البيئية المتخلفة عن أنشطة التعددين، وتقييم مشروع القانون البيئي الذي أعدته الحكومة، ومساعدة الحكومة على تحديد السياسات والمبادئ التوجيهية الهادفة إلى حماية البيئة من آثار أنشطة مشاريع التعددين، وإزالة الأضرار البيئية التي حدثت فعلا. وفي أعقاب المساعدة الأولية، أجري استعراض مستفيض للحالة البيئية الراهنة في قطاع التعددين وقدمت توصيات من شأنها مساعدة الحكومة على استكمال إصلاحها للقوانين والسياسات المتعلقة بالتعددين والبيئة.

ثالثا - الأنشطة المضطلع بها في المجالات الأخرى لتنمية

الموارد المعدنية

ألف - تشريعات التعددين وتعزيز الاستثمارات والتحويل إلى القطاع الخاص والجوانب الأخرى لتنمية الموارد المعدنية

١ - اللجنة الاقتصادية لافريقيا

٣٧ - في السنتين الأخيرتين، عكفت اللجنة الاقتصادية لافريقيا على إجراء دراسات عن تحويل قطاع التعددين والصناعات المتصلة به في افريقيا إلى القطاع الخاص. وتناولت في هذا السياق مسألتين من المسائل التي وردت في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة للجنة الموارد الطبيعية كما أقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي في المقرر ٢٠٨/١٩٩٤ الذي اتخذته في دورته الموضوعية المستأنفة لعام ١٩٩٤ (تشرين الثاني/نوفمبر). وهاتان المسألتان هما (أ) التكامل بين أدوار والتزامات المستثمرين والأطراف

المشاركة من البلدان المضيفة باعتبار القيمة الأساسية للرواسب المعدنية والفوائد المستحقة و (ب) الجوانب الاقتصادية - الاجتماعية لتحويل ممتلكات الدولة في قطاع التعدين إلى القطاع الخاص.

٣٨ - وقد درست اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المسائل المثارة في إطار البند (أ)، في الفقرة المشار إليها أعلاه. فقد عرضت في حزيران/يونيه ١٩٩٥، على مؤتمر للتعدين في عام ١٩٩٥ عقد في وندهوك، ناميبيا، ورقة معنونة "بعض جوانب تحويل قطاع التعدين والصناعات المتصلة به في افريقيا إلى القطاع الخاص". ومن المقرر أن تقدم ورقة أخرى إلى المؤتمر الافريقي المعني بتنمية واستخدام الموارد المعدنية وموارد الطاقة في افريقيا المعقود في أكرا، غانا، من ١٣ إلى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وقد نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا هذا المؤتمر بدعم من حكومة غانا.

٣٩ - خلصت أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من خلال هاتين الدراستين إلى أن معظم البلدان الافريقية لم تكن راضية بدءاً من السبعينات وخلال الثمانينات عن شركات التعدين التي تملكها وتراقبها وتشغلها الدولة والتي لم تحقق أهدافها أو حققتها بتكلفة عالية. ونتيجة لذلك، وجدت الحكومات الافريقية أن من الصعب تجنب تحويلها إلى القطاع الخاص.

٤٠ - وفيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية - الاجتماعية لتحويل ممتلكات الدولة في قطاع التعدين إلى القطاع الخاص (البند (ب) أعلاه)، خلصت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى وجود صعوبات تصادف تنفيذ السياسات الجديدة في عدة بلدان افريقية بسبب الشواغل الاقتصادية - الاجتماعية. فالقطاع الخاص مهتم من جهة بمشاريع تتيح إمكانات تجارية كبيرة وفرصاً لجني مردودات سريعة وجيدة من الاستثمار الموظف فيها، بينما تهتم حكومة البلد المضيف أولاً باستخدام إيراداتها المتأتية من قطاع التعدين لتنمية الاقتصاد وتسخير مجموعة معادنه لتحسين ظروف معيشة السكان.

٤١ - وللحد من هذا التعارض، لا تدعو اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى تخلي الدولة عن قطاع التعدين بالكامل. وإنما هي تدعو إلى توخي الحرص في عمليات بيع جميع أسهم الشركات التي تملكها وتراقبها وتشغلها الدولة أو بيع جزء من أسهمها، والنظر في كل عملية على حدة. وفي هذه الصفقات، ينبغي أن تراعي الحكومة أهم البارامترات التي تؤدي إلى بيع الحكومة لشركاتها إلى القطاع الخاص، أي احتساب فارق القيمة الاجتماعية لأداء الشركة عندما تشغلها الحكومة وقيمة أداؤها عندما يشغلها القطاع الخاص، ومراعاة "وجهة" الإيرادات المتأتية من التحويل إلى القطاع الخاص.

٤٢ - وخلال فترة السنتين المنقضية، أعدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضاً وثائق مشاريع لتنفيذها عندما تحصل على موارد لإنشاء مصرف للبيانات المتعلقة بالموارد المعدنية في افريقيا لتعزيز المعلومات الموجودة لدى نظام البلدان الافريقية للمعلومات الإنمائية. وسيربط هذا المصرف بمراكز المعلومات القائمة داخل منظومة الأمم المتحدة، مثل المراكز التابعة للأونكتاد واليونيدو والبنك الدولي واللجان الإقليمية الأخرى.

٢ - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٤٣ - أصدرت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تقريراً عن تشريعات التعدين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي معنونا "السيطرة والسيادة على الموارد المعدنية ونظم الامتيازات الحالية في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واتجاهاتها". وأعدت اللجنة أيضاً دراسة معنونة "إصلاحات التعدين وتحديات العولمة" تضمنت معلومات عن تحويل التعدين إلى القطاع الخاص في بيرو ودراسة أخرى معنونة "التجارة داخل الإقليم في المنتجات المعدنية الميثلورجية لبلدان رابطة تكامل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وبالإضافة إلى ذلك، تجري اللجنة حالياً دراسة عن الأثر المترتب في البيئة على التكنولوجيات الجديدة المطبقة على تعدين النحاس والذهب.

٣ - إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية

٤٤ - بالإضافة إلى اشتراك إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية في أنشطة في مجال التعاون التقني وبناء القدرات فيما يتعلق بالتعدين والبيئة المشار إليها في الجزء الثاني أعلاه؛ وأنشطة في مجال تعزيز الاستثمار وتشريعات التعدين والتنمية المعدنية الشاملة المقدمة أدناه والتعدين الصغير النطاق والحرفي المستعرضة في القسم الفرعي باء من هذا الجزء، فهي تضطلع بأنشطة تنحو باتجاه مجالات تخطيط الموارد المعدنية وإدارتها منذ مراحل أبكر.

٤٥ - ويتمثل أحد تلك المجالات في الربط بين تنمية الموارد المعدنية والتنمية الاجتماعية في سياق العلاقة بين الشركات والمجتمعات المحلية. وفي مؤتمر دولي عقد مؤخراً عن التعدين، قدمت الإدارة ورقة ركزت على العلاقات بين شركات التعدين الدولية والمجتمعات المحلية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية التي تنفذ فيها هذه الشركات عملياتها. وعالجت الورقة مواضيع من قبيل الآثار الاقتصادية - الاجتماعية المترتبة على تنمية الموارد المعدنية والتغير الحاصل في العلاقات بين هذه الصناعة والمجتمع المحلي والتنمية المستدامة وتطلعات المجتمع، والعلاقة بين التعدين وحقوق الإنسان، ولا سيما في حالة السكان الأصليين.

٤٦ - وبالمثل، تواصل اللجنة أيضاً تقديم المساعدة الإنمائية الاجتماعية في إطار التعدين الحرفي، وخاصة في إيجاد فرص العمل في المناطق الريفية والقضاء على الفقر، والصحة والتعليم. وقد يحدث في العديد من المناطق التي تشهد القيام بالتعدين صغير النطاق، ولا سيما المناطق "المتهافت فيها على الذهب" أن يدر هذا التعدين الحرفي دخلاً كبيراً ولكنه لا يصاحبه تحسن في نوعية حياة عمال التعدين وأفراد أسرهم أو أحوالهم الصحية ومستوياتهم التعليمية. ومن المتوقع أن يؤدي اتخاذ مبادرات المساعدة التقنية لأغراض التنمية الاجتماعية، مع المساعدة التقنية المقدمة في مجال التعدين، إلى زيادة وضوح المشاكل المرتبطة بالتعدين الحرفي وجعل تقديم المساعدة في هذا المجال أكثر جاذبية لدى المانحين.

٤٧ - وتشمل المسائل الأخرى الجاري استكشافها في مجال الموارد المعدنية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بناء القدرات في مجال تدريب رعاياها على رصد أنشطة شركات التعدين وتنظيم المشاريع المحلية والنهوض بالأعمال المحلية المرتبطة بالتعدين، وتهيئة الظروف اللازمة لتطوير صناعات التعدين المحلية وعقد الشراكات بين الوكالات التي تقدم مساعدات التعاون التقني في تنمية الموارد المعدنية والقطاع الخاص.

٤٨ - وفي نفس الوقت الذي واصلت فيه إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية سعيها في هذه المسائل والمجالات الجديدة واصلت، طيلة فترة السنتين الماضيتين، تنفيذ أنشطة تقديم المساعدة التقنية في مجالات تشجيع الاستثمار وتشريعات التعدين والتنمية الشاملة لقطاع التعدين، ولا سيما في أفريقيا وآسيا.

٤٩ - فني بوركينا فاسو، نظم أول منتدى دولي للتعدين، بالاشتراك بين الحكومة والإدارة كجزء من مشروع لتقديم المساعدة التقنية لتشجيع الاستثمار في مجال المعادن موله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعقد هذا المنتدى بعد أن صدر في عام ١٩٩٣، بمساعدة من المشروع، قانون جديد للتعدين أجاز حتى الآن ٧٠ رخصة استكشاف، باستثناء حقوق التعدين الصغير النطاق، مما أتاح ما يقارب من ٢٠ مليون دولار أنفقها مستثمرو القطاع الخاص في عمليات الاستكشاف.

٥٠ - وفي فييت نام، أنجز مؤخرا مشروع للتعاون التقني ساعد الحكومة في وضع الصيغة النهائية لقانون جديد للتعدين، مع تنفيذ النظم واتفاق نموذجي للتعدين، وفي وضع إطار إداري لإنفاذ التشريعات الجديدة على نحو فعال وتحقيق التنمية المستدامة لقطاع التعدين. وفتح هذا المشروع فرص الاستثمار في قطاع التعدين أمام المستثمرين الوطنيين والدوليين مما سيساهم بقدر كبير في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية في فييت نام.

٥١ - وفي إثيوبيا، أنجز مؤخرا مسح أجري بأجهزة كهرومغناطيسية ومغناطيسية وراديومترية تحملها طائرة عمودية. وتمثل مجموعة البيانات النهائية سبقا من حيث وضوح معالم البيانات الجيوفيزيائية ومواقعها المحددة بدقة بما يناسب الاحتياجات الخاصة بصناعة استكشاف المعادن. وتشكل مجموعة البيانات الرقمية، التي تتضمن مجموعة كاملة من البيانات الكهرومغناطيسية والمغناطيسية والمطيفية فضلا عن المعلومات الرقمية المتعلقة بالجيولوجيا والمسطحات، أداة قيمة تسخر لأغراض البحث عن رسوبيات جديدة من المعادن. ويستخدم هذا المسح أيضا كنموذج لإجراء عمليات مسح مماثلة في مناطق أخرى من البلد والمنطقة المحتمل وجود مناجم فيها.

٥٢ - وفي إثيوبيا، جرى أيضا تنفيذ مشروع لتقديم المساعدة التقنية لتشجيع الاستثمار في قطاع المعادن. وعزز هذا المشروع ما حُببت به البلد من موارد معدنية ودرب فنيين من رعاياه على التعدين

الصغير النطاق. وكان من شأن الوثائق الترويجية التي جمعت ووزعت والاجتماعات التي نظمت لتشجيع المستثمرين، أن أتاحت للأوساط الدولية معلومات عما حُبِيت به إثيوبيا من معادن. ونتيجة لذلك، تقدم العديد من المستثمرين الأجانب والوطنيين وطلبوا الحصول على حقوق معدنية.

٥٣ - وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، يجري الإعداد لمشروع معنون "تنمية قطاع المعادن". والهدف العام منه التعجيل بتنمية إمكانات البلد من المعادن على نحو سليم بيئيا مع اضطلاع الحكومة بدور تركز فيه على تعزيز وتنظيم ورصد استثمار القطاع الخاص. وسيعزز المشروع القدرات الوطنية اللازمة لهذه التنمية.

٥٤ - وفي الهند، قدمت المساعدة في تنظيم مؤتمر مائدة مستديرة دولي عن الاستثمار الأجنبي في قطاعي استكشاف المعادن والتعدين عقد في نيودلهي، الهند، واستضافته حكومة الهند والأمم المتحدة. ودعي لحضوره مستثمرون محتملون لكي يطلعوا على تشريعات التعدين الجديدة في الهند ويتعرفوا عليها عن كثب ويقيموا إمكانات موارد الهند المعدنية. وفي المقابل، حصلت الحكومة من المستثمرين المحتملين في قطاع المعادن على معلومات قيمة عن وجهات نظرهم بشأن الأنظمة وما حظي باهتمامهم.

٥٥ - وقدمت المساعدة أيضا إلى حكومة باكستان لتنظيم مؤتمر مائدة مستديرة. ووافقت الحكومة نتيجة لعقد المؤتمر على توصيات دعاها فيها المشاركون فيه إلى إنشاء فرقة عمل وطنية معنية بقطاع التعدين تقوم عضويتها على قاعدة عريضة. ومن المتوقع أن تضع فرقة العمل مشروع قواعد امتيازات التعدين في صيغته النهائية وخطة لبيانات جيولوجية وطنية ونظاما ضريبيا للمعادن. وأسفر هذا المؤتمر بالإضافة إلى ذلك عن توقيع مذكرتي تفاهم بين الحكومة وإحدى شركات التعدين الكبيرة لزيادة تطوير منطقة معدني الرصاص والزنك في دودار.

باء - التقدم المحرز صوب تحقيق التنمية المستدامة في
ميدان التعدين الصغير النطاق

١ - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٥٦ - أعدت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تقريرا عن تنمية التعدين الصغير النطاق في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي " El desarrollo de la pequeña minería en América Latina "Y el Caribe.

٢ - اللجنة الاقتصادية لافريقيا

٥٧ - بذلت اللجنة الاقتصادية لافريقيا مع الدول الافريقية الأعضاء، جهودا لتقليل الضغوط الناشئة عن الصعوبات الرئيسية - الهيكلية والتقنية والمالية والبيئية - التي تحول دون تنمية التعدين الصغير النطاق. فقد قدمت أمانة اللجنة مؤخرا لدول افريقية أعضاء مثل إثيوبيا وبوركينا فاسو والكاميرون ومالي والنيجر مساعدات تمثلت في إيفاد بعثات ميدانية لتقييم الحالة الموجودة فيها ثم إسداء المشورة إليها بشأن الجوانب التقنية والتنظيمية والقانونية والبيئية.

٥٨ - وجرى إعداد الصيغة النهائية لوثيقة عن تعدين الذهب الصغير النطاق في منطقة ليبتاكو - غورما التي تضم بوركينا فاسو ومالي والنيجر. وشاركت اللجنة في الحلقة الدراسية الثالثة بشأن أنشطة التعدين الصغيرة والمتوسطة النطاق التي نظمها البنك الإسلامي للتنمية وزودت الحلقة بالمبادئ التوجيهية المتعلقة بتشريعات التعدين الصغير النطاق.

٥٩ - وشاركت أمانة اللجنة أيضا في اجتماع المائدة المستديرة المعني بالتعدين الحرفي والصغير النطاق الذي نظّمته في واشنطن، العاصمة، في أيار/مايو ١٩٩٥ وكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف التابعة للبنك الدولي. وركز وفد اللجنة، في مساهمته، على التدابير التي يتعين اتخاذها لزيادة تنفيذ مختلف التوصيات المتعلقة بتحسين أنشطة التعدين الحرفي في افريقيا. ويتعلق بعض هذه التدابير بدعم مشاركة تقنيي التعدين كمشغلين، بما في ذلك تقديم الدعم المالي إلى الحكومات.

٣ - اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ

٦٠ - نجحت اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ في تأكيد أهمية تطوير المعادن لاقتصاد بلدان المنطقة، والدور الحاسم الذي يؤديه التعدين والصناعات المعدنية المنبثقة عنه في تحقيق التنمية المستدامة. وشددت اللجنة أيضا على الدور الرئيسي للتعدين الحرفي في تنمية موارد معدنية جديدة وتغذية الاحتياطات الوطنية وإيجاد مصادر دخل بديلة، وبصورة عامة، كمكمل للأنشطة التي يمارسها سكان المناطق الريفية. واعتمدت اللجنة استنتاجات وتوصيات الحلقة الدراسية بشأن "المبادئ التوجيهية لتنمية التعدين الصغير والمتوسط النطاق" (هراري، ١٩٩٣) وذلك فيما يتعلق بما يفرق بين أنشطة التعدين الصناعي الصغير، المضطلع بها وفق الإطار القانوني والضريبي للبلد، والأنشطة الحرفية، التي يضطلع بها أفراد أو مجموعات من الأفراد مستخدمين في ذلك الوسائل والأدوات المتاحة محليا في ظروف يقل أو ينعدم فيها تأثير إدارة الحكومات على تلك الأنشطة.

٦١ - ونظرا لما لهذه الأنشطة من أثر على سكان القطاع الريفي، تقترح مشاريع لتقديم مساعدة مباشرة على مستوى المناطق التي توجد بها معادن. وستكون هذه المساعدة تقنية، لكفالة زيادة كفاءة استخراج

الموارد المتاحة وإدراك الآثار البيئية المترتبة عليها؛ ومالية، لتزويد الحرفيين بالأدوات المناسبة والدعم المالي؛ وتدريبية، لإطلاع السكان المعنيين على سبل تحسين أداء حرفتهم؛ وصحية، للوصول إلى الناس الذين هم في حاجة إلى الرعاية المناسبة. ومن البلدان التي يكثر فيها نشاط التعدين الصغير النطاق، والتي توجه إليها المساعدة، بابوا غينيا الجديدة وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والفلبين وفيت نام وكمبوديا وميانمار ونيبال والهند.

٦٢ - وقد شرعت معظم البلدان الأعضاء في اللجنة في تحديث بيئتها الضريبية والقانونية، سعياً لاجتذاب استثمارات من القطاع الخاص. وستسعى اللجنة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتشجيع الحرفيين على تحسين إنتاجهم وزيادته ليصبحوا بذلك جزءاً من القوة الدافعة التي يمثلها قطاع التعدين الصغير النطاق. وتمثل أهداف اللجنة في المستقبل في دعم التغييرات الهيكلية وإصلاح السياسات بما يؤدي إلى تعزيز قدرات الصناعة والقدرات المؤسسية. وستعالج التنمية المستدامة بصورة متزايدة من منظور المجتمعات المحلية فضلاً عن منظور الاقتصادات الوطنية.

٤ - منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

٦٣ - اعترفت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بتلافي التلوث الناشئ عن استخدام الزئبق في التعدين الحرفي في البلدان النامية بوصفه موضوع أحد برامجها ذات الأثر الكبير للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧. واختارت المنظمة هذا البرنامج من جملة برامج أخرى بوصفه برنامجاً يوضح ويجسد نوع الخدمات التي ستطورها وتنفذها اليونيدو في المستقبل. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن هذا البرنامج يشدد بوجه خاص على المرأة.

٦٤ - ووضع هذا البرنامج الذي أطلق عليه "الأخذ بتكنولوجيات جديدة لمكافحة التلوث العالمي الناشئ عن استخدام الزئبق"، بناءً على طلب بلدان عديدة وهو يستجيب لخطر التلوث بالزئبق الذي يهدد العالم. ويرمي البرنامج إلى الترويج لأساليب تجهيز المعادن بمزيد من الكفاءة لإحلالها محل طريقة الإلغام المحبذة في أوساط المشتغلين في التعدين الصغير النطاق ويوجد بينهم عدد كبير من النساء والأطفال وأفراد الأقليات العرقية. ورغم أن المشكلة ليست جديدة، فقد تم مؤخراً فقط الاعتراف بالحاجة فورا إلى التعاون الدولي في معالجتها. ويستلزم الجانب البيئي للبرنامج، مع موضوع التكنولوجيا المناسبة التي ينتجها العمال أنفسهم أو تصنعها مرافق متواضعة في بلدان نامية بتكلفة منخفضة، تركيزاً مواضيعياً واضحاً على أحد المواضيع ذات الأولوية وهو "البيئة والطاقة".

٦٥ - وإذ يقدم البرنامج الدعم إلى الوزارات ودوائر المسح الجيولوجي والمكاتب الإدارية في المقاطعات أو الأقاليم والاتصال مع مجتمعات الأقليات المحلية، يشمل عناصر تتعلق بوضع القواعد المعيارية وتقديم المشورة بشأن السياسات وبناء المؤسسات والتعاون التقني الرامي إلى الاستعاضة عن التكنولوجيا التي فات أوانها بتكنولوجيات مناسبة تراعي الشواغل البيئية. ويظهر البرنامج بوصفه هذا قدراً كبيراً من التكامل

ويبرز ما لليونيدو من قدرة متميزة على جمع أفرقة من مختلف الشعب تقدم مجموعة متنوعة من الخبرات الفنية المترابطة في مجالات تجهيز المعادن وتصنيعها وحماية البيئة فضلا عن مجال إشراك المرأة في التنمية الصناعية.

٥ - إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية

٦٦ - منذ انعقاد حلقة الأمم المتحدة الدراسية الأقاليمية المعنونة "مبادئ توجيهية لتنمية التعدين الصغير والمتوسط النطاق" (في هراري، زمبابوي، في شباط/فبراير ١٩٩٣، والتي رعتها إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية واستضافتها حكومة زمبابوي)، تواصل الإدارة أنشطة التعاون التقني في التعدين الصغير النطاق والحرفي. وشاركت الإدارة بالإضافة إلى ذلك في اجتماع مائدة مستديرة دولي معني بالتعدين الحرفي والصغير النطاق عقده البنك الدولي في أيار/مايو ١٩٩٥ وكان ممثلها هو الممثل الوحيد من غير موظفي البنك الدولي الذي أدار مناقشات إحدى جلسات حلقة العمل الأربع.

٦٧ - وقدمت الإدارة في فترة السنتين المنقضية المساعدة في التعدين الصغير النطاق إلى إثيوبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى وتوغو (على نحو ما يرد في الجزء الثاني - باء أعلاه) وموزامبيق.

٦٨ - فني جمهورية أفريقيا الوسطى، قدمت إلى الحكومة مساعدة تقنية للاستفادة منها في المراحل الأولى من قطاع التعدين الحرفي للذهب والماس لديها. وتم تقييم الموارد المعدنية في منطقتين معينتين وأساليب التعدين التي يتبعها الحرفيون من المشتغلين في قطاع التعدين؛ وقدمت توصيات لزيادة إنتاجهم وإيراداتهم المتأتية من التعدين الحرفي وقيمت كذلك المناطق المحتمل توسيع نطاق الإنتاج فيها.

٦٩ - وفي إثيوبيا، نظمت في سياق مشروع لتعزيز الاستثمارات في المعادن، دورة تدريبية عن التعدين الصغير النطاق. وتم في الدورة تدريب نواة أساسية من الخريجين على تقنيات التعدين الصغير النطاق النظرية والعملية، مع التركيز في ذلك على ذهب الطمي. وعرفت الدورة المتدربين بمرحلي الاستكشاف والتعدين في التطوير وتضمنت تدريباً على ممارسة الأعمال وإدارة الأموال. وتزامن موعد عقد الدورة مع حدوث تطورات جديدة عديدة في تشريعات التعدين الإثيوبية وستساعد السلطات في صناعة التعدين المتنامية بنسق سريع.

٧٠ - وفي موزامبيق، تم مؤخراً إنجاز مشروع لتقديم المساعدة التقنية في التعدين صغير النطاق. وقد قدم المشروع الدعم المباشر إلى الحكومة في تنمية التعدين الصغير النطاق في مقاطعات البلد الشمالية والوسطى. وقد أتاحت زيادة تطوير قطاع التعدين الصغير النطاق فرص عمل للمجتمعات شبه الحضرية والريفية وعززت إنشاء صناعات محلية.

رابعاً - القضايا المالية الراهنة لتمويل أنشطة الأمم المتحدة في مجال تنمية الموارد المعدنية

ألف - التطورات في مجال تمويل أنشطة التعاون التقني

٧١ - قبل إعادة تشكيل الأمانة العامة للأمم المتحدة مباشرة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في عام ١٩٩٣، نقّح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو الوكالة الممولة الرئيسية لأنشطة التعاون التقني للأمم المتحدة في مجال الموارد المعدنية، أولويات التمويل وآلية التمويل التي تدعم وكالات الأمم المتحدة في أنشطتها في مجال التعاون التقني. واعتمد مجلس إدارة البرنامج، في دورته الثامنة والثلاثين (١٩٩١)، تشريعاً شاملاً، يتمشى مع قرار الجمعية العامة ٢١١/٤٤ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، ونتجت عنه مبادرات جديدة تتعلق بالتنفيذ الوطني لأنشطة التعاون التقني، ووضع المشاريع وفقاً لبرنامج وطني متكامل ويحظى بالأولوية، والتأكيد بصفة متجددة على التنمية البشرية وبناء القدرات في الأنشطة الإنمائية.

٧٢ - وفي سياق مشروع معين للتعاون التقني، يُعرّف التنفيذ بأنه يشكل الإدارة الكلية للمشروع، علاوة على تحمل المسؤولية والمساءلة عن إنتاج النواتج وتحقيق أهداف المشروع وتوفير موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويُعرّف التنفيذ بأنه شراء وتسليم جميع نواتج المشروع وتحويلها إلى برنامج أو نواتج للمشروع، مع موظفي التنفيذ المسؤولين أمام المسؤول التنفيذي عن نوعية نواتج المشروع التي عُهد إليهم بتنفيذها وتوقيتها المناسب.

٧٣ - ويتمشى التأكيد على التنفيذ الوطني، الذي يتمثل في اضطلاع السلطات الحكومية الوطنية بالتنفيذ، مع الهدف الأساسي للأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة المتمثل في تشجيع الاعتماد على الذات في البلدان النامية من خلال التعاون المتعدد الأطراف^(١) عن طريق تعزيز، في جملة أمور، قدرتها الإنتاجية ومواردها المحلية وبزيادة توفر القدرات التنظيمية والتقنية والإدارية والبحثية اللازمة لعملية الإنماء^(٢).

٧٤ - وفي نفس الوقت الذي جرى فيه زيادة التأكيد على التنفيذ الوطني، جرى إنشاء آليتين جديدتين للتمويل بغية استخدام الخبرة والتجربة التقنية لمنظمات الأمم المتحدة التي شاركت من قبل في تنفيذ المشاريع في السياق الجديد للمشاريع. وإحدى هذه الآليات هي خدمات الدعم التقني على مستوى البرامج، التي أنشئت من أجل الإسهام، في جملة أمور، في تحقيق تركيز تقني أشد من قبل هيئات الأمم المتحدة الخمس التي جرى توفير هذه الآلية من أجلها (إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)) ومن أجل تعزيز الدعم التقني المقدم من الوكالات إلى البلدان النامية في مراحل وضع الاستراتيجيات والسياسات لدورات البرامج والمشاريع، بما في ذلك تقديم المشورة في مجال السياسة القطاعية إلى الحكومات ووضع استراتيجيات وبرامج لقطاعات

فرعية وشاملة لعدة قطاعات. والآلية الثانية، خدمات الدعم التقني على مستوى المشاريع، موجودة لضمان الحفاظ على أعلى جودة تقنية في المشاريع الممولة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي يجري تنفيذها وطنيا، عن طريق تقديم الدعم التقني، المتمثل في المراقبة والدعم التقنيين خلال تنفيذ المشاريع.

٧٥ - وعدا زيادة التأكيد على التنفيذ الوطني، ووجه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال السنوات القليلة الماضية بانخفاض التبرعات من البلدان المانحة ولم يجر تعويض هذا الانخفاض في التبرعات بالكامل بالصناديق الاستثنائية الحكومية الثنائية التي لديها عادة أهداف أكثر تركيزا. وبغية توفير معظم الأموال المتناقصة، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإعادة توجيه أولوياته لكي يستخدم الأموال في مجالات التنمية المستدامة التي يرى أنه يمكن أن يكون لها أكبر تأثير ممكن. وهذه الأولويات هي القضاء على الفقر، والحماية البيئية، وخلق فرص العمل، وتمكين المرأة. وتتمثل إحدى نتائج هذه التغييرات في أنه يجري استخدام أموال أقل بصورة ملموسة من أجل مبادرات جديدة للتعاون التقني في ميدان الموارد المعدنية. وكان معنى هذه الظاهرة أيضا حدوث انخفاض في الإيرادات الثابتة للمشاريع، التي تستخدم أساسا في دعم الموظفين التقنيين والمنظمات المشاركة في تنفيذ أنشطة التعاون التقني في ميدان الموارد المعدنية.

٧٦ - وتمثلت النتيجة الإجمالية للآثار الوارد وصفها هنا وفي الفرع الأول أعلاه - إضفاء اللامركزية على الوظائف التقنية والمهنية في اللجان الإقليمية والانخفاض في التمويل المقدم من المانحين لأنشطة التعاون التقني، وانخفاض التمويل لأنشطة التعاون التقني في ميدان الموارد المعدنية مع ما يترتب على ذلك من انخفاض الإيرادات الثابتة من أنشطة التعاون التقني - في انخفاض حاد في حجم وعدد أنشطة التعاون التقني المنفذة في ميدان الموارد المعدنية وكذلك في انخفاض حاد في القدرة التقنية في ميدان الموارد المعدنية في إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية والهيئات الأخرى. ونتيجة لذلك، لم تتم الاستجابة لطلبات عديدة من حكومات الدول الأعضاء من أجل الحصول على مساعدة في مجال التعاون التقني في ميدان الموارد المعدنية.

باء - الخدمات الاستشارية وعواقب الحالة المالية الراهنة

٧٧ - وبمجرد أن بدأت التطورات في مجال تمويل أنشطة التعاون التقني في ميدان الموارد المعدنية تؤدي إلى تخفيضات في هذه الأنشطة، فإن التخفيضات الراهنة في الميزانية والحالة المالية في الأمانة العامة للأمم المتحدة كانت تعني إلغاء الأنشطة المعيارية في ميدان الموارد المعدنية وأدت أيضا إلى خفض موظفي الدعم. وتتوفر أموال أقل بصورة ملموسة لتنظيم حلقات عمل وحلقات دراسية للموارد المعدنية أو للوفاء بطلبات الحكومات من أجل الحصول على مشورة تقنية خاصة^(٨). وجرى أيضا إلغاء الأنشطة التي كان يتعين أن تضطلع بها بصورة مشتركة إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية واللجان الإقليمية بغية زيادة التعاون وتكامل الأنشطة، (المشار إليها بالبرمجة المشتركة) بسبب نقص الأموال.

خامسا - الاستنتاج

٧٨ - زادت منظومة الأمم المتحدة، منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢ واعتماده في جدول أعمال القرن ٢١، من تأكيدها على وضع وتنفيذ السياسات السليمة بيئيا في مجال التنمية المعدنية واعتمدت نهجا شاملا لعدة قطاعات ومتعدد التخصصات لتنسيق أنشطة التعاون التقني في مجال تنمية الموارد المعدنية وتكاملها، لا سيما في مجال خدمات الدعم التقني في مرحلة وضع الاستراتيجيات والسياسات.

٧٩ - وفي حين تواصل منظومة الأمم المتحدة تقديم المساعدة في مجال التعاون التقني والخدمات الاستشارية ذات الطبيعة المحايدة وغير التجارية في ميدان الموارد المعدنية بناء على طلب الدول الأعضاء، فإن قدرتها على القيام بذلك قد انخفضت بشدة بسبب التطورات في تمويل أنشطة التعاون التقني، والتخفيضات الراهنة في الميزانية والحالة المالية للأمانة العامة للأمم المتحدة.

٨٠ - وفي الوقت ذاته، وبالإضافة إلى مجالات تنمية الموارد المعدنية مثل الترويج للاستثمار وتشريعات التعدين، هناك مجالات وقضايا جديدة في ميدان تنمية الموارد المعدنية لا تزال مفتوحة ويجري متابعتها بالموارد المحدودة المتاحة. وتتيح قضايا، مثل التعدين والمجتمع، والموارد المعدنية والتنمية الاجتماعية، وكذلك التعدين على نطاق صغير وزيادة الاهتمام بالتعدين الحرفي، مجالات لإعادة التركيز فيها على الأنشطة الشاملة لعدة قطاعات والمتعددة التخصصات والنهج البديلة لمعالجة تنمية الموارد المعدنية. وقد تود اللجنة النظر في هذه النهج الجديدة وربما توصي بمسارات إضافية يتعين اتباعها فيما يتعلق بالتنمية السليمة بيئيا للموارد المعدنية لغرض تنفيذ الأنشطة في مجال الموارد المعدنية، نظرا للقيود الراهنة في الميزانية التي تعمل في ظلها منظمات الأمم المتحدة وعملا بولاياتها المحددة.

الحواشي

(١) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٤، الملحق رقم ٦ والتصويب (E/1994/26 و Corr.1)، الفصل الأول، الفرع ألف، مشروع مقرر.

(٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (مطبوعات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار الأول، المرفق الثاني.

(٣) يُقدم استعراض عام أكثر تفصيلا في تقرير الأمين العام (E/C.7/1994/3) المعنون "أنشطة التعاون التقني لمنظومة الأمم المتحدة في قطاع التعدين"، المقدم إلى اللجنة في دورتها الثانية.

الحواشي (تابع)

(٤) تقرير تقني عن الصناعة والبيئة، رقم ٣٠ (١٩٩٤).

(٥) تمت البرمجة على أساس أن تكون إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، هما الراعيان الأصليان لحلقة العمل، بموجب اتفاق مشترك للبرمجة. غير أنه بسبب الأزمة المالية وخفض الأموال في الأمانة العامة للأمم المتحدة، اضطرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إلى الانسحاب. ولحسن الحظ، كان في إمكان مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أن يحل محلها كأحد الراعيين في حلقة العمل.

(٦) الفقرة الثانية من ديباجة قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٣، كما وردت في "مبادئ توجيهية من أجل ١ - تحديد التنفيذ وترتيبات التنفيذ؛ ٢ - ترتيبات الخلف وتكاليف دعم الوكالات"، التنقيح الأول (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢).

(٧) الفقرة هـ '١' من مرفق قرار الجمعية العامة ٣٤٠٥ (د - ٣٠)، كما ورد في "المبادئ التوجيهية ل ١ - تحديد التنفيذ وترتيبات التنفيذ؛ ٢ - ترتيبات الخلف لتكاليف دعم الوكالات"، التنقيح الأول، (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢).

(٨) تعي لجنة الموارد الطبيعية أيضا بعض عواقب الصعوبات المالية الراهنة، حيث أن التقارير تخضع حاليا لقيود صارمة فيما يتعلق بالطول. وأيضا بسبب التخفيضات في الموظفين الفنيين في إدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، التي تقدم الخدمات الفنية للجنة، فإن بعض التقارير، مثل التقارير الشفوية للأمين العام، لا يمكن استكمالها لتقديمها إلى اللجنة.

— — — — —